الدكتور عبد القادر العرعاري

أستاذ بكلية الحقوق

أكدال - الرباط

مصادر الإلتزامات

الكتاب الثاني

المسؤولية المدنية

دراسة مقارنة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة

المتعلقة بالمحاور التالية :

- المبادئ العامة للمسؤولية المدنية .
- نظام المسؤولية العقدية .
- نظام المسؤولية التقصيرية .
- المسؤولية عن حوادث السير.
- المسؤولية المدنية عن مخاطر المنتوجات المعيبة.

الطبعة التاسعة

2022

توزيع مكتبة دار الأمان - بالرباط

الفهرس

تقديم الطبعة الثالثة من مؤلف المسؤولية المدنية 3
مقدمة 7

الباب التمهيدي: مبادئ عامة في المسؤولية المدنية 11
الفصل الأول: مفهوم المسؤولية بوجه عام 11
الفصل الثاني: أنواع المسؤولية 13
المبحث الأول: المسؤولية الأخلاقية 13
المبحث الثاني: المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية 14
المبحث الثالث: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 18
المطلب الأول: مفهوم المسؤوليتين العقدية والتقصيرية 19
المطلب الثاني: إشكالية الوحدة والازدواجية في نظام المسؤولية المدنية 21
المطلب الثالث: الفوارق التي تميز المسؤولية العقدية عن المسؤولية التقصيرية 23
المطلب الرابع: إشكالية الجمع والخيار بين المسؤوليتين العقدية والتقصيرية 26
أولا:مسألة الجمع بين المسؤوليتين العقدية والتقصيرية 27
ثانيا: مشكلة الخيار بين المسؤوليتين العقدية والتقصيرية 28

الباب الأول:نظام المسؤولية العقدية 35
الفصل الأول: مظاهر المسؤولية العقدية 35
الفصل الثاني: العناصر اللازمة لتحقق المسؤولية العقدية 39
المبحث الأول: الخطأ العقدي 40
أولا: مقياس تحقق الخطأ العقدي 42
ثانيا: إثبات الخطأ العقدي 45
ثالثا: المسؤولية العقدية عن خطأ الغير 46
رابعا: المسؤولية العقدية عن فعل الشيء 48
المبحث الثاني: ركن الضرر 50
المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر 55
الفصل الثالث: الاتفاقات المعدلة للمسؤولية العقدية 57
المبحث الأول: مبدأ جواز الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية 57
المطلب الأول: الاتفاق على تشديد المسؤولية والضمان العقدي 58
المطلب الثاني: الاتفاق على تخفيف المسؤولية والضمان العقدي 59

المبحث الثاني: الاستثناءات الواردة على المبدأ السابق 61
أولا: حالة ارتباط الشرط بإعفاء المدين من التدليس والخطأ الجسيم 61
ثانيا: حالة مساس الشرط بسلامة وأمن الأفراد 62
ثالثا: حالة مساس الشرط بواجب المحافظة على الأمانات والودائع 63

الباب الثاني:نظام المسؤولية التقصيرية 65
الفصل الأول: المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي 69
المبحث الأول: الخطأ 69
أولا: التعريف بالخطأ 69
ثانيا: عناصر الخطأ التقصيري 73
ثالثا: أنواع الخطأ التقصيري 84
رابعا: علاقة الخطأ بنظرية التعسف في استعمال الحق 96
(ا)-مفهوم التعسف في استعمال الحق 96
(ب)-مظاهر التعسف في استعمال الحق 100
(ج)-موقف (ق.ل.ع) من نظرية التعسف في استعمال الحق 102
خامسا: أسباب انتفاء الخطأ التقصيري 105
(أ)-حالة الدفاع الشرعي 106
(ب)- حالة الضرورة 108
(ج)-حالة القبول بالمخاطر 110
المبحث الثاني: الضرر 112
المطلب الأول: مفهوم الضرر التقصيري 113
المطلب الثاني: أنواع الضرر التقصيري 114
(أ)-الضرر المادي 115
(ب)- الضرر الأدبي 118
المطلب الثالث: شروط الضرر التقصيري القابل للتعويض 122
المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر 127
المطلب الأول: المشاكل القانونية المترتبة عن تحديد العلاقة السببية 130
المطلب الثاني: أسباب انقطاع العلاقة السببية بين الخطأ والضرر 135
أولا:القوة القاهرة والحدث الفجائي 136
ثانيا:خطأ المضرور 141
ثالثا: الخطأ المنسوب للغير 145
الفصل الثاني: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير 146

المبحث الأول: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير القائمة على الخطأ الواجب الإثبات 148
المبحث الثاني: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير القائمة على افتراض الخطأ القابل لإثبات العكس..... 154
المطلب الأول: مسؤولية الآباء والأمهات عن أبنائهما القاصرين 155
المطلب الثاني: مسؤولية أرباب الحرف والصنائع عن تلامذتهم 161
المطلب الثالث: مسؤولية متولي الرقابة على المجانين والمختلين عقليا..... 162
المبحث الثالث: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير القائمة على الخطأ المفترض غير القابل لإثبات العكس (حالة مسؤولية المتبوع عن فعل التابع) 164
المطلب الأول: شروط مسؤولية المتبوع عن فعل التابع 165
المطلب الثاني: الأساس القانوني لمسؤولية المتبوع عن فعل التابع 173
المطلب الثالث: آثار مسؤولية المتبوع عن فعل التابع 177
الفصل الثالث: المسؤولية التقصيرية عن فعل الأشياء الحية والجامدة 180
الفرع الأول: المسؤولية التقصيرية عن فعل الحيوان 181
المبحث الأول: شروط تحقق مسؤولية حارس الحيوان..... 183
المبحث الثاني: الأساس القانوني لمسؤولية حارس الحيوان..... 187
الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية عن تهدم البناء 189
المبحث الأول: شروط تحقق مسؤولية حارس البناء 190
المبحث الثاني: الأساس القانوني لمسؤولية مالك البناء 197
المبحث الثالث: التدابير الوقائية اللازمة لدرء خطر التهدم 199
الفرع الثالث: المسؤولية التقصيرية عن حراسة الأشياء..... 201
المبحث الأول شروط تحقق مسؤولية حارس الشيء..... 203
المطلب الأول: تحديد الأشياء الخاضعة لحكم الفصل 88 (ق.ل.ع)..... 203
المطلب الثاني: أن يتسبب الشيء في إلحاق الضرر بالغير 207
المطلب الثالث: الحارس المسؤول عن فعل الشيء 215
أولا: نظرية الحراسة القانونية..... 216
ثانيا: نظرية الحراسة المادية 216
ثالثا: بعض الحالات التي أثارت الجدل على مستوى الحراسة 218
المبحث الثاني: أساس مسؤولية حارس الشيء ووسائل دفعها 222
المطلب الأول: أساس مسؤولية حارس الشيء..... 222
المطلب الثاني: وسائل دفع مسؤولية حارس الشيء 228
أولا: إثبات الحارس للسبب الأجنبي 229
ثانيا: إثبات الحارس بأنه فعل ما كان ضروريا لمنع وقوع الضرر 236

ثالثا: هل يعد الحكم بالبراءة الجنائية دليلا على أن الحارس قد قام بكل ما في استطاعته لتجنب الضرر؟ 237

الباب الثالث:المسؤولية التقصيرية عن حوادث السير 240
الفصل الأول: ظاهرة تنامي حوادث السير بالمغرب بين الواقع والقانون 244
الفرع الأول: رصد معالم الظاهرة الواقع الذي يفوق كل التوقعات 244
الفرع الثاني: ترسانة قانونية متشعبة عاجزة عن إيقاف طوفان حوادث السير 251
المبحث الأول: تحطم الآمال المعلقة على المدونة الجديدة للسير على الطرق 252
المبحث الثاني: رهان الإعتماد على توسيع وعاء التأمين الإجباري لتغطية مخلفات حوادث السير 268
المطلب الأول: التأمين الإجباري كأداة لتعويض ضحايا حوادث السير 268
المطلب الثاني: دور مقاولات التأمين في مجال الوقاية من حوادث السير 271
أولا: الترويج لنظام الأفضلية الذي يحظى به السائق المنضبط 272
ثانيا: المساهمة في تمويل حملات التوعية بمخاطر قانون السير 273
الفصل الثاني: تحديد المسؤولية المدنية وتعويض ضحايا حوادث السير 274
الفرع الأول: طبيعة المسؤولية المدنية المترتبة عن حوادث السير 274
المبحث الأول: المساءلة وفقاً للأساس العقدي 275
المبحث الثاني: المساءلة وفقاً للأساس التقصيري 280
المطلب الأول: أصل التباين في تعدد الأسس التقصيرية 281
المطلب الثاني: سلطة المحكمة في تكييف الأساس التقصيري المناسب لحادثة السير 282
الفرع الثاني: تعويض ضحايا حوادث السير في إطار مقتضيات ظهير (1984/10/2) 285
المبحث الأول: الخصائص المميزة لظهير (1984/10/2) 287
المبحث الثاني: مضمون ظهير (1984/10/2) 292
المطلب الأول: النطاق الموضوعي لظهير (1984/10/2) 293
أولا: الأضرار القابلة للتعويض وفقاً لمقتضيات الظهير 293
ثانيا: الأشخاص المستفيدون من تعويضات الظهير 305
ثالثا: عناصر تقدير التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية 309
أ-تحديد التعويض المستحق للمصاب 310
1-التعويض عن العجز المؤقت عن العمل 310
2-التعويض الأساسي عن العجز البدني الدائم 313
العنصر الأول:الرأسمال المعتمد كأساس لقياس التعويض 313
العنصر الثاني: نسبة عجز المصاب 321

العنصر الثالث: قسط المسؤولية المدنية 322
3-التعويضات التكميلية عن العجز البدني الدائم 322
ب-تحديد التعويض المستحق لذوي الحقوق المدنية 329
1-طرق تحديد التعويض المستحق لذوي الحقوق المدنية 330
البند الأول: تعويض ذوي الحقوق المدنية عن الضرر المادي 330
البند الثاني: تعويض ذوي الحقوق المدنية عن الصرر المعنوي 333
2-تعديل التعويضات المستحقة لذوي الحقوق المدنية 334
البند الأول: التخفيض النسبي للتعويضات المستحقة لذوي الحقوق المدنية 334
البند الثاني: الزيادة النسبية في التعويضات المستحقة لذوي الحقوق المدنية..... 336
المطلب الثاني: النطاق الإجرائي لظهير (1984/10/2)..... 337
أولا: طرق المطالبة بالتعويض 337
أ-المطالبة الحبية بالتعويض..... 338
ب-المطالبة القضائية بالتعويض..... 342
ثانيا: تقادم طلبات ودعاوى التعويض 345
أ-تقادم طلبات التعويض القضائية 345
ب-تقادم دعاوى التعويض غير القضائية 347
ثالثا: كيفية أداء التعويضات للمستفيدين منها..... 353
رابعا: الجزاءات المترتبة عن عدم أداء التعويض للمتضررين 355
أ-الجزاء المدني 355
ب-الجزاء الإداري 356

الباب الرابع: المسؤولية المدنية عن مخاطر المنتوجات المعيبة..... 357
الفصل الأول: رصد لأهم التطورات التي عرفتها المسؤولية المدنية عن
مخاطر المنتوجات المعيبة 359
المبحث الأول: ارتباط المسؤولية عن مخاطر المنتجات المعيبة بالأساس العقدي
في إطار قواعد الضمان للعيب 361
المبحث الثاني: الإنتقال إلى الأساس التقصيري كمخرج جديد لتعميم
التعويض على المتضررين غير المتعاقدين 363
أولا: مبدأ الرفع من قوة الأساس الذي تنبني عليه مسؤولية حارس الشيء..... 365
ثانيا: ربط المسؤولية بالإلتزام بضمان السلامة 366
ثالثا: التشدد مع البائع المهني بافتراض علمه بالعيب ومحاكاته بالبائع سيء النية..... 367
الفصل الثاني: الإطار القانوني المنظم للمسؤولية المدنية عن مخاطر المنتوجات
المعيبة 370

المبحث الأول: تزايد اهتمام التشريعات المعاصرة بالمسؤولية المدنية عن مخاطر المنتوجات المعيبة.....370
المبحث الثاني: مستجدات القانون (24.09)المتعلق بالمسؤولية المدنية عن مخاطر المنتجات المعيبة 375
المطلب الأول: خصوصيات العناصر المتطلبة لتحقق هذه المسؤولية 376
أولا: النطاق الشخصي للمسؤولية عن المنتوج المعيب 377
أ-الشخص المسؤول عن مخاطر المنتوج المعيب 377
ب-ضحايا مخاطر المنتوجات المعيبة 381
ثانيا: النطاق الموضوعي لتحقق المسؤولية عن المنتوج المعيب 383
أ-أن يتعلق الأمر بمنتوج معيب.....383
ب-ارتباط العيب بفترة وضع المنتوج في التداول 391
ج-أن يتسبب عيب المنتوج في الحاق الضرر بالغير 394
1-الأضرار البدنية 395
2-الأضرار المادية.....396
3-الأضرار المعنوية.....397
المطلب الثاني: أساس المسؤولية المدنية عن مخاطر المنتوجات المعيبة ووسائل دفعها 399
أولا: أساس المسؤولية المدنية عن المنتوج المعيب 400
أ-تراجع قيمة النظريات الخطائية المعتمدة كأساس للمسؤولية عن المنتوجات المعيبة 402
ب-بروز نظرية تحمل المخاطر كأساس جديد للمسؤولية عن المنتوجات المعيبة 404
ثانيا: الأسباب الموجبة لإعفاء المنتج من تحمل المسؤولية 410
أ-ملاحظات عامة بخصوص أسباب الإعفاء من تحمل المسؤولية.....410
ب-الأسباب الخاصة لإعفاء المنتج من المسؤولية المدنية 413
الحالة الأولى: إثبات المنتج لواقعة عدم عرض المنتوج المعيب في السوق 414
الحالة الثانية: إثبات المنتج لواقعة عدم ارتباط العيب بفترة عرض المنتوج في التداول 415
الحالة الثالثة: إثبات الصانع أن المنتوج غير معد للبيع أو الترويج المهني أو التجاري 416
الحالة الرابعة: مطابقة المنتوج المعيب لقواعد إلزامية صادرة عن السلطة العمومية 417
الحالة الخامسة: ارتباط العيب بمخاطر النمو والتقدم العلمي.....418
الحالة السادسة: الإعفاء المقرر للمنتج الفرعي عن الجزء المدمج في المنتوج النهائي 423

هذا الكتاب

في إطار المناخ الإحتفالي بالذكرى المائوية لصدور قانون ل.ع فإنه يسعدنا اليوم أن نضع بين يدي القراء الأعزاء من الطلبة والباحثين هذه الطبعة التاسعة من كتاب المسؤولية المدنية الذي يندرج ضمن اهتماماتنا الجامعية التي ساهمنا بها على مدار أربع عقود في توضيح أهم الإشكاليات الكبرى المتعلقة بالمسؤولية المدنية في شقيها العقدي والتقصيري على حد سواء.

وقد كان علينا أن نكون في مستوى التطورات التشريعية والقضائية التي شهدتها بعض فروع المسؤولية المدنية منذ بداية الألفية الثالثة لغاية اليوم، ويعتبر القانون رقم (24.09) المتعلق بالمسؤولية المدنية عن مخاطر المنتجات المعيبة المؤرخ في (2011/8/17) أبرز نموذج لهذا التطور التشريعي الذي حسن به المشرع مردودية المسؤولية عن حراسة الأشياء الخطرة على السلامة البشرية والحيوانية والبيئية الأمر الذي فرض علينا تخصيص باب رابع لهذه المسؤولية الإستثنائية ضمن محاور هذه الطبعة التاسعة.

ورغم محدودية التدخلات التي رمم بها المشرع المغربي نصوص المسؤولية المدنية الواردة في قانون ل.ع، إلا أننا نعتقد بأن الأيام المقبلة قد تحمل الكثير من الإصلاحات الفرعية العميقة المتعلقة بمختلف محاور هذه المسؤولية فهذا الوضع في نظرنا يشبه الهدوء الذي يسبق العاصفة التي انطلقت رياحها منذ انطلاق مشروع كاطالا الرامي لإصلاح القانون المدني الفرنسي مباشرة بعد نهاية مراسيم الإحتفال بالذكرى المأوية الثانية لصدور مدونة نابليون والذي تم إدماجه بمشروع فرانسوا تيري ليتم الخروج بالمشروع المشترك الذي تبنته وزارة العدل بمقتضى الأمر الحكومي الصادر بتاريخ 10 فبراير 2016 المعدل بمقتضى القانون المؤرخ في 20 أبريل 2018.

ونظرا لأهمية وصعوبة الإصلاحات المتعلقة بالمسؤولية المدنية فإن المشرع الفرنسي فضل التريث وأخذ المزيد من الوقت لاحتواء النقاش الدائر حول مشكلات المسؤولية المدنية وذلك قبل طرح مشروع إصلاح نظام المسؤولة المدنية على أنظار السلطة التشريعية لمناقشته والمصادقة عليه ليتم استكمال منظومة إصلاح القانون المدني الفرنسي حتى يكون في مستوى تطلعات وطموحات دول الإتحاد الأوروبي التي مارست ضغطا رهيبا على المشرع الفرنسي حتى يتنازل على رموزه التقليدية الصلبة الواردة في مدونة نابليون العتيدة التي وضعت في بداية القرن التاسع عشر والتي أصبحت تشكل عائقا أمام متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الإتحاد الأوروبي.

مطبعة الأمنية - الرباط - 2022

توزيع مكتبة دار الأمان - بالرباط

الثمن 130 درهما